15 جريحاً في غارتين إسرائيليتين على منزلين في قطاع غزة

استشهاد مسنة فلسطينية خلال اقتحام الجيش الاسرائيلي مخيم عسكر

اطفال يجمعون العابهم من بين انقاض منزلهم المدمر

رام الله ـ غزة ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض واشرف الهور:

استشهدت امس المواطنة المسنة أم خليل الطيبي (70 عاما) بعد اصابتها بنوبة قلبية حادة نتيجة اطلاق قوات الاحتلال النار بشكل كثيف من منزلها على منازل المواطنين في مخيم عسكر القديم في نابلس شمال الضفة الغربية.

كما اصيب 8 مواطنين برصاص قوات الاحتلال والاختناق بالغاز المسيل للدموع الذي أطلقته قوات الاحتلال، فيما هدمت تلك القوات منزل عائلة النادي بعد اعتقال 12 مواطنا الى جانب هدم عدد من المحال التجارية.

وذكر شهود عيان أن قوات الاحتلال اطلقت النار بكثافة في محيط منازل سكان المخيم. وكانت اكثر من ثلاثين الية عسكرية ترافقها جرافتان كبيرتان قد اقتحمت مخيم عسكر، فيما حلقت مروحيات عسكرية في سماء المخيم الذي اعلنت عنه قوات الاحتلال منطقة عسكرية مغلقة.

وحاصرت القوات الاسرائيلية عدة منازل وسط المخيم مدعية وجود مطلوبين بداخلها قبل أن تقوم جرافاتها بهدم منزل عائلة النادي، بعد اعتقال اربعة من افراد الاسرة التي تقطنه.

هذا واندلعت مواجهات عنيفة اثر اقتحام المخيم بين الشبان وقوات الاحتلال التي استخدمت الرصاص والقنابل الغازية لتفريق المتظاهرين ما اسفر عن اصابة عدة مواطنين بالرصاص المعدني والاختناق.

وعرف من بين المصابين الفتى جميل زيتاوي (16 عاما) الذي اصيب برصاصة في الفم، ووصفت مصادر طبية حالته بالخطيرة، وكذلك الشاب عمر صلاح الاردني (18 عاما) الذي اصيب بعيار معدني، وذلك الى جانب فتاة اصيبت بشظايا قنبلة صوتية القاها نحوها جنود الاحتلال.

وذكر عدد من اهالي المخيم ان جنود الاحتلال أبلغوهم بأنهم عائدون لتوهم من لبنان.

وشنت قوات الاحتلال امس حملات اعتقال طالت 13 مواطنا من مدن وبلدات الضفة الغربية بينهم طبيبة من مدينة الخليل جنوب الضفة الغربية.

وأفادت مصادر فلسطينية بالمدينة، أن قوات الاحتلال، اعتقلت الطبيبة رفقة مطلق الجعبري (43 عاما)، إثر مداهمة منزلها في منطقة واد أبو كتيلة غرب المدينة.

وواصلت قوات الاحتلال عمليات اقتحام العديد من المناطق الفلسطينية حيث اقتحمت قوات الاحتلال مدينة ومخيم جنين وبلدة سيلة الحارثية وقرية فحمة في محافظة جنين شمالي الضفة.

وقالت مصادر أمنية فلسطينية ان قوات من جيش الاحتلال اقتحمت مدينة ومخيم جنين وسط إطلاق النار وسيّرت دوريات في الشوارع قبل أن تنسحب من المدينة والمخيم دون أن يبلغ عن اعتقالات أو إصابات.

كما ألحقت قوات الاحتلال الإسرائيلي خسائر كبيرة في الممتلكات العامة والخاصة خلال اقتحامها بلدة برقين وقرية فحمة في محافظة جنين بالضفة الغربية.

وقالت مصادر مدنية ان قوات الاحتلال اقتحمت البلدة الواقعة غربي جنين فجر امس وأطلقت النار بشكل متعمد على محولات وشبكات الكهرباء ملحقة بها أضراراً كبيرة مضيفة أن إطلاق النار أعطب محولاً للكهرباء وأدى إلى انقطاع التيار الكهربائي عن البلدة.

وفي سياق متصل، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، ثلاثة شبان من مدينة قلقيلية في الضفة الغربية بعد ان اقتحمت قوات الاحتلال المدينة فجر امس من عدة محاور وسط إطلاق نار كثيف وإطلاق قنابل ضوئية وصوتية.

واكد شهود عيان أن القوة العسكرية اقتحمت العديد من المنازل في المدينة وأجبرت ساكنيها على الخروج إلى العراء تحت تهديد السلاح بشكل مهين واستفزازي وفتشت المنازل تفتيشا دقيقا قبل أن تعتقل الشبان الثلاثة وتقتادهم إلى جهة مجهولة.

وفي غزة شنت الطائرات الحربية في ساعات الفجر الأولى من يوم أمس غارتين جويتين على منزلين يعودان لناشطين ينتميان الى سرايا القدس الذراع المسلح لحركة الجهاد الاسلامي وألوية الناصر صلاح الدين التابعة للجان المقاومة الشعبية.

وافادت مصادر امنية فلسطينية ان الطيران الإسرائيلي من طراز اف 16 قصف منزل الناشط في الجهاد الاسلامي سعيد شنن الواقع في مخيم جباليا شمالي قطاع غزة، مشيرة الى ان الطائرة أطلقت صاروخا باتجاه المنزل المكون من 3 طوابق ما أدى الى اصابة 14 مواطنا بجراح وصفتها المصادر الطبية في شمال قطاع غزة بأنها اصابات بين المتوسطة والطفيفة نتيجة تعرضها لشظايا القصف الصاروخي فيما دمر المنزل بالكامل ولحقت أضرار كبيرة بالمنازل المجاورة الأمر الذي نتج عنه وقوع عدد كبير من الإصابات كما أفادت المصادر الامنية ان الطيران الحربي عاد وأغار على منزل المواطن حسين عودة أحد نشطاء ألوية الناصر صلاح الدين في بلدة بيت حانون شمال قطاع غزة ودمرته بعد ساعة من تلقيه إنذارا من جيش الاحتلال الإسرائيلي لقاطنيه بضرورة إخلائه وأدى القصف الى وقوع إصابة في صفوف المواطنين وصفت بالطفيفة.

وقال شهود عيان ممن يقطنون المنطقة ان الطائرة أطلقت صاروخا على المنزل المكون من طابقين ودمرته بالكامل فيما طالت شظايا القصف المنازل المجاورة له.

يذكر أن عددا كبيرا من المنازل الفلسطينية في قطاع غزة هددت مؤخرا بالقصف من قبل الطيران الإسرائيلي بعد تلقي ساكنيها إنذارات عبر اتصال هاتفي من أحد ضباط الاستخبارات الاسرائيلية.

الى ذلك فقد أعلنت عدد من الفصائل الفلسطينية المسلحة مسؤوليتها عن قصف عدد من المواقع الإسرائيلية وقالت سرايا القدس انها قصفت موقع ناحال عوز شمال مدينة غزة بصاروخين محليي الصنع كما اعلنت كتائب الشهيد عز الدين القسام أنها تمكنت من تفجير عبوة ناسفة في المنطقة الصناعية إيريز الواقعة في الشمال من القطاع.

وقال الفصيلان ان عمليات القصف تأتي في سياق الرد الطبيعي على جرائم الاحتلال الاسرائيلي في فلسطين و لبنان.

اجتمعا في غزة بعيدا عن وسائل الإعلام

أبو مازن وهنية ناقشا تطورات الأوضاع في المنطقة وسبل تشكيل حكومة الوحدة الوطنية

محمود عباس

اسماعيل هنية

غزة ـ «القدس العربي» ـ من أشرف الهور:

عقد الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء إسماعيل هنيه أمس اجتماعا بعيدا عن وسائل الإعلام التي حضرت الى موقع المنتدى الواقع على شاطئ مدينة غزة مكان اجتماع الرئيسين ولم تتمكن من تغطية اللقاء.

وعقب اللقاء لم يعقد أي من الرئيسين وخاصة رئيس الوزراء اسماعيل هنية مؤتمرا صحافيا كما جرت العادة ليطلع فيه وسائل الإعلام الحاضرة على مجريات ما تم بحثه خلال لقائه مع الرئيس عباس. وقال نبيل أبو ردينة الناطق باسم الرئاسة في تصريحات للصحافيين عقب انتهاء الاجتماع أن الرئيس عباس بحث مع إسماعيل هنية تطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية وعدد من القضايا الداخلية والوضع الفلسطيني خاصة في ضوء ما يجري في المنطقة لا سيما في لبنان. وأشار أبو ردينة الى ان الرئيسين بحثا عددا من القضايا التي تمس الشعب الفلسطيني منها الحصار الإسرائيلي المفروض على الأراضي الفلسطينية إضافة لنتائج زيارة أبو مازن الأخيرة لعدد من الدول العربية الشقيقة.

ومن جانبه أكد الدكتور غازي حمد المتحدث باسم الحكومة الفلسطينية في تصريحات صحافية أن اللقاء ناقش قضايا كثيرة منها الوضع الفلسطيني المعقد والذي يعاني من مشاكل كثيرة سواء علي الصعيد الأمني أو السياسي أو الاقتصادي الى جانب مناقشة الوضع الأمني في المناطق الفلسطينية وموضوع تشكيل حكومة الائتلاف الوطني وعدد من القضايا المتعلقة بالعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وكذلك المشاكل العالقة بين مؤسستي الرئاسة والحكومة.

الجدير ذكره أن الرئيس عباس قدم يوم أمس الأول إلى قطاع غزة وقالت مصادر مقربة من الرئاسة الفلسطينية ان عباس سيلتقي رئيس الحكومة هنيه وقيادة الفصائل الفلسطينية في مدينة غزة لبحث آخر التطورات في الملف الفلسطيني.

وزير الداخلية الفلسطيني يطالب خاطفي الصحافيين الأجنبيين بالإفراج عنهما

■ غزة ـ يو بي آي: قال وزير الداخلية والأمن الوطني الفلسطيني سعيد صيام ان الاجهزة الأمنية الفلسطينية تقوم بملاحقة خاطفي الصحافيين الاجنبيين العاملين في محطة «فوكس نيوز» الأمريكية واللذين اختطفا الاثنين في مدينة غزة على يد مسلحين مجهولين، مطالبا الخاطفين بالافراج عنهما.

ووصف صيام في تصريح حادثة الاختطاف بأنها مسيئة للمصلحة الوطنية الفلسطينية.

وقال «حتى اللحظة كافة الاجهزة الامنية الفلسطينية تقوم بالملاحقة والبحث والتحري عن الخاطفين، ونطالب الخاطفين بالافراج فورا عن الصحافيين المختطفين لان هذا لا يخدم المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني ويسيء اليها».

وكان مسلحون فلسطينيون يستقلون سيارة جيب اعترضوا قرب منتزه بلدية غزة سيارة كانت تقل كلا من الصحافي الأمريكي ستيف سنتانا المراسل في محطة (فوكس نيوز) ومصوره النيوزلندي وقاموا باختطافهما واقتيادهما إلى جهة مجهولة.

ومن جانبها سارعت الحكومة الفلسطينية التي شكلتها حركة حماس بإدانة الحادث وطالبت بضرورة الإفراج الفوري عن الصحافيين.

وقال غازي حمد الناطق الرسمي باسم الحكومة الفلسطينية «الاختطاف مسألة مرفوضة وغير أخلاقية وغير وطنية والصحافيون والدبلوماسيون لهم حرمة وحصانة وهذا الاسلوب مرفوض مطلقا ويمثل صورة من صور الانفلات الأمني».

وشدد على ان رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية يتابع مع وزير الداخلية والأمن الوطني سعيد صيام تطورات الأحداث، مشددا على ان الحكومة تطالب بالافراج الفوري عنهما.

ويعد هذا الحادث الأول من نوعه منذ عدة أشهر، كما يعتبر الأول منذ تشكيل حركة حماس الحكومة الفلسطينية، حيث شهد قطاع غزة خلال العامين الماضيين حوادث اختطاف عديدة بحق صحافيين ونشطاء أجانب في غزة في مشهد عكس حالة الانفلات الامني .

وكانت آخر موجات الاختطاف الشهيرة اختطاف أكثر من عشرة أجانب من جنسيات مختلفة في اذار (مارس) الماضي، على ضوء اقتحام إسرائيل سجن أريحا واختطاف الامين العام للجبهة الشعبية أحمد سعدات ورفاقه في السجن.

وزير الاقتصاد: خسائر الفلسطينيين منذ اندلاع انتفاضة الأقصى بلغت 15 مليار دولار

غزة ـ «القدس العربي» ـ من أشرف الهور:

أعلن الدكتور علاء الأعرج وزير الاقتصاد الوطني الفلسطيني أمس ان الخسائر التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول (سبتمبر) من العام 2000 بلغت 15 مليار دولار.

وأوضح الوزير الأعرج خلال ورشة عمل نظمتها إحدى الجهات العاملة في مجال إعادة الاعمار بمدينة غزة ان الخسائر كانت نتيجة سياسة الحصار المفروض من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية ومن خلال إغلاق المعابر الحدودية بين الأراضي الفلسطينية وإسرائيل ومنع العمال الفلسطينيين من الدخول الى داخل إسرائيل بغرض العمل وكذلك نتيجة الحصار المفروض على الحكومة الفلسطينية منذ ان شكلتها حركة حماس.

وحمل الأعرج المسؤولية الكاملة عن خسائر الاقتصاد الفلسطيني الى إسرائيل التي اتبعت مرارا ما أسماه «سياسة الحصار الاقتصادي» التي اعتادت حكومات اسرائيل المتعاقبة على إتباعها ضد الشعب الفلسطيني مشيرا الى أن هذه السياسة أحدثت آثارا كارثية على المقومات الاقتصادية الفلسطينية إلى أن وصلت نسبة الخسائر الى خمسة عشر مليار دولار من الخسائر المباشرة وغير المباشرة على الشعب الفلسطيني.

وطالب الأعرج بضرورة مشاركة جميع الجهات العاملة في مجال الاقتصاد بوضع رؤية موحدة من أجل الخروج بالسبل الكفيلة لمواجهة الحصار ونتائجه التدميرية.

وأوضح الأعرج أن الخيارات المتاحة أمام الفلسطينيين محدودة وتنحصر في أحد أمرين وهما إما القبول بالتراجع عن الثوابت مشيرا إلى أن ذلك يعني القبول بالبقاء رهناً للضغوط الخارجية، والثاني يعتمد على تعزيز اقتصاديات الصمود واتباع سياسات داخلية متوازنة والتكيف مع ما هو متاح من موارد وإمكانيات، حتى يزول الحصار وآثاره.

وحذر الأعرج من تداعيات خسائر القطاع الاقتصادي قائلا انها انعكست على معدل الفقر وحالات سوء التغذية خاصة بين الأطفال مؤكداً على ضرورة رفض المجتمع الفلسطيني ما وصفه «بالغذاء المسيس» ورفض كافة حالات الابتزاز السياسي مقابل تقديم تنازلات سياسية فلسطينية.

وأكد الوزير الأعرج على أن الحكومة الفلسطينية لن تقايض على الثوابت الفلسطينية مهما كانت الإغراءات والوعود بضخ الأموال عليها وأنها ستعمل على مواجهة الحصار بكافة السبل.

وطالب المجتمع الدولي بأن يكون له دور متوازن، بحيث لا ينجر إلى الدعوات الرامية لإطباق الحصار على الشعب الفلسطيني، موضحا أن وزارته وضعت جملة من الإجراءات من شأنها أن تساهم في مواجهة الحصار، من خلال اتباع سياسة زراعية وصناعية تعزز فكرة الاكتفاء الذاتي، وكذلك العمل على فتح منافذ للتصدير إلى الخارج عبر مصر والأردن، مطالبا في الوقت ذاته بضرورة استمرار حالة الإصلاح الإداري والمالي وإعادة النظر في الاتفاقيات الاقتصادية التي أبرمتها السلطة الفلسطينية مع إسرائيل خلال الأعوام الماضية.

حركة الجهاد الاسلامي ترفض المشاركة بها وتؤكد انها ستدعمها

حماس تصر على رئاسة حكومة الوحدة الوطنية.. وعباس مطالب بالبقاء في غزة لتشكيل الحكومة واعادة بناء المنظمة وترتيب الاوضاع الداخلية

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

رفضت حركة المقاومة الاسلامية «حماس» امس التنازل عن رئاسة الوزراء او التناوب عليها مع حركة فتح، مبدية موافقتها على البدء بالحوار لتشكيل حكومة وحدة وطنية.

وفيما تصر حماس على قيادة الحكومة القادمة تطالب حركة فتح بتكليف شخصية فلسطينية مستقلة بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، ومشيرة تلك المصادر الى ان حماس تريد تكليف رئيس الوزراء الحالي اسماعيل هنية بتشكيل الحكومة الجديدة فيما تطرح حركة فتح اسم رجل الاعمال الفلسطيني المستقل منيب المصري لتشكيل حكومة تكنقراط.

ومن جهته اكد سامي ابوزهري الناطق الرسمي باسم حركة حماس للقدس العربي امس بان حركته حظيت باغلبية كبيرة في الانتخابات التشريعية الاخيرة، ولذلك لا بد ان تكون اية حكومة فلسطينية جديدة بقيادتها، وقال «نحن نتحدث فقط عن حكومة بقيادة حماس تشارك فيها جميع الكتل البرلمانية»، وذلك على خلاف اقتراح فلسطيني اخر يقضي بان يتم التناوب على رئاسة الوزراء ما بين حركتي فتح وحماس وفق المناخ الدولي السائد وانعكاس ذلك على المصلحة الفلسطينية.

واوضح ابو زهري بان حماس على استعداد لبدء حوار فوري لتشكيل حكومة وحدة وطنية، وقال «اعتقد ان الحركة لا يوجد لديها اشكالية لبدء الحوار حول تشكيل هذه الحكومة».

واضاف ابو زهري قائلا «المرحلة المقبلة ستشهد تشكيل حكومة وحدة وطنية، ونحن نسير نحو تشكيل حكومة بقيادة حماس تشارك فيها جميع الكتل البرلمانية»، ومشيرا الى ان اعتقال وزراء ونواب حماس لن يقف حجر عثرة في تشكيل الحكومة الجديدة الامر الذي يعتبر تراجعا عن اشتراط الحركة اطلاق سراح وزراء ونواب الحركة من سجون الاحتلال قبل تشكيل الحكومة. وقال صلاح البردويل الناطق باسم كتلة حماس البرلمانية «لا يجوز أخلاقيا الحديث عن تشكيل حكومة جديدة في ظل اعتقال الوزراء، هذا يعني إعطاء تصريح للاحتلال بإبقاء هؤلاء الوزراء في السجون وسحب الحصانة عنهم. وكانت قوات الاحتلال اعتقلت 8 وزراء واكثر من 25 نائبا من حماس عقب اسر الجندي الاسرائيلي جلعاد شاليط في 25 حزيران (يونيو) الماضي. هذا والتقى الرئيس الفلسطيني محمود عباس امس رئيس الوزراء اسماعيل هنية في قطاع غزة لبحث الاوضاع داخل الاراضي الفلسطينية وكيفية اعادة القضية الفلسطينية الى مركز الاهتمام العالمي عن طريق تشكيل حكومة وحدة وطنية ببرنامج سياسي موحد، ونقل الملف الفلسطيني بمساعدة الدول العربية الى اروقة الامم المتحدة للعمل على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية بشأن القضية الفلسطينية، وذلك الى جانب بحث ملف الجندي الاسرائيلي الاسير جلعاد شاليط، وفق ما علمت «القدس العربي».

ومن جهته اكد رباح مهنا عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية ان الرئيس الفلسطيني يتعرض لضغوط داخلية للاسراع في تشكيل حكومة وحدة وطنية وضبط الاوضاع الداخلية اضافة الى اعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية.

واوضح مهنا للقدس العربي بان لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية والاسلامية طالبت عباس بالبقاء بشكل مستمر في قطاع غزة لتنفيذ بنود وثيقة التفاهم الوطني التي وقعت من جميع الفصائل في نهاية حزيران (يونيو) الماضي، والتي تنص على ترتيب الاوضاع الداخلية بما فيها منع اطلاق الصواريخ على اسرائيل اضافة الى اعادة بناء منظمة التحرير لتشارك فيها حركتا حماس والجهاد الاسلامي، وذلك الى جانب تشكيل حكومة وحدة وطنية. واشار مهنا الى أن عباس بات معنياً بتشكيل حكومة وحدة وطنية وفقا لرغبات اقليمية ودولية، ومنوها الى تزايد الاصوات في حركة حماس الداعية الى تشكيل حكومة وحدة وطنية. وألمح مهنا بأن الجبهة الشعبية قررت المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية التي سيتم تشكيلها وفق وثيقة التفاهم الوطني او وثيقة الاسرى التي توصلت اليها الفصائل الفلسطينية، والتي تنص على اقامة الدولة في الاراضي المحتلة عام 1967 وحصر المقاومة فيها الامر الذي رفضته حركة الجهاد الاسلامي.

وتوقعت مصادر فلسطينية امس ان يتم تشكيل حكومة فلسطينية جديدة مع حلول بداية الشهر القادم بمشاركة معظم الفصائل الفلسطينية وجميع الكتل البرلمانية. وحسب المصادر ستتكون الحكومة من 25 حقيبة وزارية ستحصل حركة فتح على 6 حقائب منها مقابل 7 لحماس. واشارت تلك المصادر الى انه سيتم محاولة اقناع حركة الجهاد الاسلامي بالمشاركة في تلك الحكومة، لكن خضر حبيب المسؤول بحركة الجهاد اكد للقدس العربي ان الحركة ستدعم اي حكومة وحدة وطنية ولكنها لن تشارك بها لانها «محكومة بسقف اتفاقيات اوسلو».

وأكد مصطفى البرغوثي النائب في المجلس التشريعي امس بأن المخرج الرئيسي والوحيد للقضية الفلسطينية يكمن في تشكيل حكومة وحدة وطنية وفق برنامج موحد وتغليب المصلحة الوطنية العليا على المصالح الشخصية والفئوية.

واكد البرغوثي في حديث لاذاعة صوت فلسطين ان « المجتمع الدولي لن يقدم لنا ـ للفلسطينيين ـ فرصة لحل القضية الفلسطينية بشكل شامل، خاصة في ظل الانشغال الدولي بما يحصل في لبنان، لذا علينا التحرك والتقدم للتأثير في المجتمع الدولي عبر تشكيل حكومة ائتلاف وطني».

واضاف البرغوثي قائلا «الحياة الفلسطينية تعاني شللا كاملا، ونحن بحاجة الى حكومة تعرف ما لها وما عليها،وعليهم الاقتداء بالتجربة اللبنانية وتغليب المصلحة الوطنية على الخلافات الداخلية»، وذلك في اشارة الى حركتي فتح وحماس ودعا البرغوثي الحكومة التي تقودها حماس والرئاسة التي يقودها عباس الذي ينتمي لحركة فتح الى العمل الجاد واستغلال الوقت لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية قائلا «أكثرمن 39 نائبا في السجون الاسرائيلية، لذا فلن نستطيع مواجهة هذه المحنة الا بالتقدم الى الامام واثبات فشل السياسيات الاسرائيلية في الضغط على الحكومة –الحالية بقيادة حماس- وعرقلة عملها».

ومن جهته طالب ياسر عبد ربه عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتشكيل حكومة ائتلاف وطنية قادرة على مخاطبة العالم ببرنامج فلسطيني موحد، وداعيا الحكومة الفلسطينية التي تقودها حركة حماس الى صياغة برنامج سياسي فلسطيني واقعي وتقديمه للمجتمع الدولي لحل القضية الفلسطينية. وقال عبد ربه خلال حديث لاذاعة صوت فلسطين الرسمية «علينا أن نحذو حذو الاخوة في الحكومة اللبنانية ـ ما قدمه فؤاد السنيورة في مؤتمر روما ـ ونقدم برنامجا واقعيا متفقا عليه لحل القضية الفلسطينية، لنثبت للعالم أننا قادرون على إدارة شؤوننا الداخلية وإقامة الدولة الفلسطينية وبالتالي تفنيد الادعاءات الاسرائيلية بغياب الشريك الفلسطيني». واضاف عبد ربه «يجب أن نتقدم نحن للعالم ونقول إن هذا هو برنامجنا للحل وهذه رؤيتنا كفلسطينيين، رؤية موحدة للرئاسة والحكومة».

وانتقد عبد ربه الاشتراطات التي قدمها رئيس الوزراء الفلسطيني اسماعيل هنية حول عدم امكانية تشكيل حكومة الوحدة الوطنية بدون الافراج عن رئيس المجلس التشريعي الدكتور عزيز دويك وأعضاء المجلس المعتقلين.

ابعاد الفلسطينيين من حاملي الجوازات الاجنبية يشتت الاف الاسر

رام الله ـ من بيسان العمري:

تواجه أسرة رامي يزبك والاف غيرها من الاسر الفلسطينية شبح التشتت بسبب تنفيذ اسرائيل قرارات وقوانين تمنع حاملي الهويات الاجنبية من الاقامة داخل المناطق الفلسطينية.

قال رامي لرويترز «اذا استمر الوضع هكذا سأضطر الى المغادرة وأضطر لنقل حياتي الى اسبانيا لكن مركز حياتنا هنا واستقرارنا في رام الله».

يحاول رامي اعادة زوجته الفلسطينية التي تحمل جنسية اسبانية وابنته الطفلة الى رام الله منذ منعهما من العودة في ايار (مايو) الماضي بعد أن رفضت الحكومة الاسرائيلية تجديد تأشيرة الدخول لهما في العام السادس من اقامتهما في الضفة الغربية.

ويواجه الاف الفلسطينيين من حاملي الجنسيات الاجنبية المقيمين في المناطق الفلسطينية مصيرا مجهولا بسبب امتناع اسرائيل عن منحهم تأشيرات دخول أو اقامة وهو ما يمزق الاسر التي يحمل أحد أفرادها جنسية أجنبية.

وقال رامي الذي يعمل موظفا «توجهت لطلب تصريح دخول من الاسرائيليين وقالوا انهم لا يقبلون أية طلبات منا ثم حاولت مع وزارتي الداخلية والشؤون المدنية الفلسطينية وأيضا اتصلت بأعضاء كنيست عرب واتجهت الى السفارات الاوروبية لكن لم يستطع أحد مساعدتي».

وتسمح اسرائيل للاجانب بدخولها والمناطق الفلسطينية بتأشيرات تجدد كل ثلاثة شهور لكن طلبات التجديد للفلسطينيين حاملي الجوازات الاجنبية ترفض منذ نهاية العام الماضي وهو ما أبقى أعدادا منهم في الاردن منتظرين حلا يعيدهم الى أعمالهم وعائلاتهم في الضفة الغربية وقطاع غزة.

بسام مسلّم عاد الى مسقط رأسه في غزة بعد سنوات قضاها في الغربة واصطحب معه زوجته الهندية الاصل لينعما بالعيش بين أقاربه وعائلته لكن رفض تجديد تأشيرة الاقامة لزوجته قد يبعده مرة أخرى.

وقال بسام وهو مهندس ميكانيكي «سافرت زوجتي مع ابني من غزة بعد افتتاح المعابر بنهاية العام الماضي ولم تتمكن من العودة.. والموضوع أصبح صعبا.. فلدى كل منا عمل هنا وقد أسسنا حياتنا في غزة منذ ست سنوات».

هكذا أصبح اختيار الزوجات والازواج بين الفلسطينيين يتطلب فحصا للهوية حيث تجد عائلتا مسلم ويزبك والاف غيرهما نفسها أمام الاختيار بين مغادرة المناطق الفلسطينية أو تشتيت العائلة.

وقال مناف عباس من الجمعية المؤقتة للفلسطينيين حاملي الجوازات الاجنبية «انه ابعاد قسري من جديد وتشتيت للعائلات لان هؤلاء بنوا حياتهم هنا وأسسوا عائلات ومنازل والان يقولون لهم.. انتهى وجودكم هنا».

يعمل عباس مع زملائه على مساعدة هذه العائلات بايجاد حل يبقيها داخل المناطق الفلسطينية لكن دون جدوى حتى الان. أوضح المحامي زياد الحموري أن القانون يصب باتجاه القرار الاسرائيلي ويضر بالعائلات الفلسطينية المعنية. قال حموري «تم ايقاف كل عمليات جمع الشمل بموافقة محكمة العدل العليا على قانون المواطنة.

والواضح أن اسرائيل باتجاه أخذ خطوات لتسكير أي منفذ لعودة الفلسطينيين ممن لا يحملون هويات ومعهم جنسيات أجنبية». (رويترز)